بينهما الابهام **تنبيه** يجوز في المعطوف على المستثنى بغير مراعاة
اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب نحو قام القوم غير زيد وعمرو
وعمرا وماقام احد غير زيد وعمرو وعمرو وقال الشلوبين هو من باب التوهم
ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام القوم الا زيدا وعمرو بجر عمرو
واجازه بعضهم قاله الناصر **قوله** واسمهما اي ليس ولا يكون ضمير
مستتر لم يبين ان الاستتار هنا واجب او جائز وقد صرح في خلا وعدا
وحاشا بان الاستتار فيهما واجب فهذا الصنيع ربما يوهم الفرق وليس
كذلك اذ الحكم في الجميع وجوب الاضمار فكان الاولى ان يصرح هنا ايضا
بان الاستتار واجب وقوله عائد على اسم الفاعل كهذا غير مطرد
اذ قد يتخلف في نحو القوم اخوتك ليس او لا يكون زيدا لانه لم يتقدم
فيه فعل او شبهه وحمل ماذكره ايضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل
فاذا كان مبنيا للمفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل
السابق نحو القوم ضربوا ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون
هو اي المضروب زيدا فلو عبر بالوصف لكان اشمل وقوله المفهوم من
الفعل السابق الاولى زيادة او الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس
زيدا **قوله** قاموا ليس زيدا الخ جملة ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال
او مستانفة **قوله** واما المستثنى بخلا الخ في اصل الوضع فعل قاصر لانه مستانفتان
يقال خلت الدار من كذا الا انه ضمن معنى جاوز فجعل اداة استثناء
فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به واما عدا وحاشا فانهما متعديان
فان اتصلت خلا وعدا وحاشا بضمير خطاب او غيبة نحو قام القوم
حاشاك او حاشاه جاز كون الضمير مجرورا وكونه منصوبا فان
قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب **قوله** مالم تتقدم ما الخ حاشاني
ما المصدرية على خلا وعدا لم يذكر تقدمها على حاشا لانه قليل ومنعه
سيبويه وفي التسهيل وربما قيل ما حاشا اه ومنه قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا ... فانا نحن افضلهم فعالا

واعلم ان ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا ينسبك مابعدها بمصدر
لانهما فعلان جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ومحل
ما هذه وصلتها النصب اما على الظرفية بتقدير مضاف او على الحالية
بالتاويل باسم الفاعل فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم

زيدا

زيدا او مجاوزين زيدا مالم تحكم بزيادة ما وهو شاذ لان
ما اذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه بل تتاخر عنه نحو قوله
تعالى فبما رحمة من الله والقائل بالجر مع دخولها الكسائي والجرمي
وابو علي نقل ذلك ابو حيان وقال معترضا على الجرمي ان كان الخفض
منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكي ذلك
فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما
جعلت زائدة مع الخفض فالجواب ان تقول ما المصدرية على
الفعل جائز ينقاس وزيادة ما قبل الحرف لا ينقاس فكان حملها على
ما ينقاس اولى **الحادي عشر اسم لا النافية للجنس** اي النافية
لبعض صفات الجنس واحكامه فاضافة نفي للجنس لادنى ملابسة
وبيان ذلك انك اذا قلت لا رجل ضارب مثلا افادت فيه لا نفي الضرب
عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض الاحكام اللاحقة للجنس
واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشيء لالته لان النافي حقيقة
هو المتكلم والنفي في لا هذه نص بخلاف لا التي تعمل عمل ليس فانها
وان نفت الجنس ايضا في نحو قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

لكن نفيها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان
بنفي الجنس واشتهرت لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة
لا لما ان العاملة عمل ان امكن ومن ثم قيل لها التبرئة وانما عملت النفي في
لا هذه العمل المذكور لكونها اشبهت ان ووجه الشبه ان ان
للمبالغة في الاثبات ولا التبرئة للمبالغة في النفي فلما توغلتا
في الطرفين تشابهتا فاعملت عملها **قوله** اذا كان مضافا تقييد
لا نصب اسم لا اي ان اسم لا ان كان مضافا او شبيها بالمضاف يكون
منصوبا لفظا فيدخل في باب المنصوبات واما اذا كان اسمها
مفردا فانه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الاولى له ترك
هذا القيد لان المراد بالمنصوبات في كلامه ما يشمل
المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم لا بجميع اقسامه **قوله** او شبيها
بالمضاف قيل ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديدة اذا
مددتها وانما يطول اسم لا لفظا بالمعمول **قوله** في العمل فيما

Copyright © King Saud University